أسعار السكر والزيت كانت الأعلى

فاو : ارتفاع أسعار المواد الغذائية للشهر الثاني بنسبة ٢٪

□ بغداد / متابعة المدى

الاسواق العراقية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً

توقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO أن تصل محاصيل القمح العالمية لسنة ٢٠١٢ ثاني أكبر إنتاج تاريخي مسجل ببلوغها ٦٩٠ مليون طن، وأعلنت الوكالة الدولية المتخصصة أيضاً أن أسعار المواد الغذائية الدولية ارتفعت في شباط للشهر الثاني على التوالي بمقدار واحد بالمئة. وقالت المنظمة في بيان نقلته وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) : ان الانتاج من القمح لعام ٢٠١٢ يقل بمقدار ١٠ ملايين طن دون نظيره من الإنتاج القياسي المسجل سنة ٢٠١١، أو ما يعادل ١,٤ بالمئة أقل من معدل حصاد ٢٠١١، إلا أن ذلك ما زال أعلى بكثير من المعدّل السنوي خلال أي من السنوات الخمس الماضية.

واضاف البيان حتى مع تزايد عمليات الزراعة أو توقّع زيادتها لدى العديد من البلدان هذا العام كاستجابة لاستمرار ارتفاع الأسعار، فالمنتظر أن تعود المحاصيل إلى حالتها العادية بالمناطق التي شهدت مستويات قياسية من الارتفاع في غضون السنة الماضية، وفق تقرير المنظمة فاو الذي أضاف أيضاً أن من السابق للأوان الجزم بتوقعات عالمية موثوقة لإنتاج الحبوب عام ٢٠١٢.

تأثير الطقس البارد

وما يلاحظه تقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية فهو تعزز الأسعار الدولية للحبوب خلال الأسابيع الأخيرة نظراً إلى تباطؤ إمدادات الحبوب، كنتيجة مباشرة لتأثير الطقس الشديد البرودة في أوروبا ومجموعة الدول المستقلة (الكومنولث).

وعلى المستويات الإقليمية، يكشف التقرير أن الطقس غير المواتي في غرب إفريقيا كان وراء الانخفاض الحاد في إنتاج المراعي والحبوب بأجزاء واسعة من إقليم السهل والساحل. وتمخض ذلك، مقروناً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والصراعات الأهلية عن تفاقم الحالة الراهنة من انعدام أمن الغذاء الحاد بالفعل وسوء التغذية المتزايد لدى العديد من بلدان الساحل والصحراء، لاسيما في النيجر وتشاد وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو.

وعلى صعيد إقليم الشرق الأدنى، تدهورت حالة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية واليمن نتيجة للصراعات المدنية لدى البلدين . وبينما يواجه نحو ١,٤ مليون نسمة في سوريا أمناً غذائياً مزعزعاً،اضطر الآلاف من الأسر في اليمن إلى الفرار من مناطق سكناهم. وفي شرق إفريقيا، على الرغم من بعض التحسن تبقى الحالة الغذائية للمجموعات الضعيفة غير مستقرة، خصوصاً في مناطق رعي الماشية المتضرّرة من جفاف سابق. وتظل حالة أمن الغذاء في السودان وجنوب السودان باعثة على القلق عقب الغلال الرديئة للحصاد الأخير.

وفي جنوب إفريقيا، تبقى الفرص المحصولية مُرضية بالرغم من نوبات الجفاف والأعاصير المفاجئة في بعض المناطق.

مكتسبات في الهند

وفي أقصى مناطق آسيا، تظهر التوقعات المحصولية للقمح عام ٢٠١٢ مواتية عموماً بناتج من المتوقع أن يبلغ المستوى القياسي للسنة الماضية وعلى الأخص نظراً إلى المكتسبات المحصولية الجيّدة في الهند.

وفي أمريكا الوسطى، خفّض الطقس الجاف أعمال زرع المحصول الثانوي من الذرة الصفراء بالمكسيك عام ٢٠١٢؛ وفي مناطق أخرى من القارة، من المنتظر تحقيق غلال جيدة من نفس المحصول المنزرع في عام ٢٠١١ رغم الخسائر الأخيرة بسبب الأمطار الغزيرة خلال الفصول التالية التي انتهت مؤخراً.

وفي أمريكا الجنوبية، أثّرت نوبة جفاف ممتدة، سلبياً على محصول الذرة الصفراء لعام ٢٠١٢ في كلا الأرجنتين والبرازيل لكن ناتجاً فوق المعدل العادي ما زال متوقعاً بالنظر إلى أعمال الزراعة الحثيثة الجارية حالياً. في تلك الأثناء من المنتظر أن تحلّق فاتورة استيراد الحبوب لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض LIFDCs إلى مستوى قياسي مقداره ٣٣,٣٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، أي بما يتجاوز تقديرات العام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بنسبة ٤ بالمئة، وذلك على الأكثر نظراً إلى هبوط الإنتاج وارتفاع متطلبات الاستيراد لدى البلدان المستوردة الكبرى.

موشر أسعار الغذاء

من جهة ثانية سجل مؤشر المنظمة فاو لأسعار الغذاء، على نحو منفصل ارتفاعاً بمقدار ١ بالمئة، أو ٢,٤ نقطة أعلى من كانون الثاني في غضون شباط . وسبق أن ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بنسبة ٢ بالمئة تقريباً خلال كانون الثاني ٢٠١٢، في أول زيادة له على مدى ستّة أشهر. ويكمن وراء الزيادة في مؤشر شهر شباط على الأغلب الأسعار الأعلى للسكّر والزيوت والحبوب بينما تراجعت أسعار الألبان بعض الشيء عقب ارتفاع ملحوظ في غضون كانون الثاني. وبمستواه الحالي، يأتي مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء دون ذروته المسجلة في شباط ٢٠١١ بمقدار ١٠ بالمئة. ومنذ بداية عام ٢٠١٢ أضيف إلى فاتورة الاستيراد أعباء جديدة تتمثل في ضعف سعر الدولار الأمريكي وتزايُد أسعار الشحن. وذكرت المنظمة فاو في إيضاح مرفق بمؤشر أسعار الغذاء لشهر شباط أن هذين العاملين بالذات اقترنا بأحوال الطقس غير المواتية كسمة غالبة على مطلع عام ٢٠١٢ وكسببٍ لاتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

أسعار الحبوب

سجل متوسط مؤشر المنظمة فاو لأسعار الحبوب ٢٢٧ نقطة في شباط، بارتفاع مقداره ٢ بالمئة، أو ٤,٤ نقطة فوق مستواه لشهر كانون الثاني. ويتبع أسعار القمح الدولية المرتفعة ارتفاعٌ أقل في أسعار الذرة الصفراء ، بينما جاءت تقديرات أسعار الأرز أوطأ عموماً. وسجّل مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت والدهون مزيداً من الارتفاع في شباط، إلى ٢٣٩ نقطة، أو بنسبة ٢ بالمئة وبمقدار ٥ نقاط أعلى من كانون الثاني. ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك النمو الرديء للإنتاج الشهري في زيوت النخيل، مقروناً بتراجع العرض إزاء الطلب من إمدادات الزيوت النباتية الكليّة في الأسواق. وبلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم ١٧٥ نقطة في شباط، أي عملياً بلا تغيّر من مستوى الشهر السابق. وفي حين تحركت أسعار لحم الخنزير ٣,٤ بالمئة إلى أعلى، بدفع من مشتريات قوية في هونغ كونغ وحالات تفشي مرضية أخيرة في روسيا، فقد سجلت أسعار الدواجن ولحوم الأبقار والخراف انخفاضاً طفيفاً. وسجل متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الألبان ٢٠٥ نقطة في شباط، أي ما يقل هامشياً عن كانون الثاني، ويُعزى هذا الهبوط أساساً إلى انخفاض طفيف في أسعار مساحيق الحليب والمُجبّنات المنزوعة الدسم، في حين ظلت أسعار مسحوق الحليب الكامل الدسم والجبن ثابتة نسبياً. وارتفع متوسط مؤشر المنظمة لأسعار السكر إلى ٣٤٢ نقطة في شباط، بارتفاع نسبته ٢,٤ بالمئة أو ٨ نقاط، من كانون الثاني لكن ذلك مازال أقل بمقدار ١٨ بالمئة (٧٦ نقطة) عن شباط في السنة الماضية. وتُردّ زيادة الشهر الماضي على الأكثر إلى الأحوال الجوية غير المواتية في البرازيل، كأكبر منتج ومصدِّر لسلعة السكّر في العالم.

برلماني : إلغاء قروض الدفع بالآجل عند الطعن بالموازنة

□ بغداد / متابعة المدى

رجح عضو اللجنة الاقتصادية النيابية النائب قصي جمعة الغاء القروض المخصصة لمشاريع الدفع بالآجل عند طعن رئاسة مجلس الوزراء بالموازنة العامة.وقال جمعة (للوكالة الإخبارية للأنباء) : ليس من حق رئاسة الوزراء أن ترد الموازنة المالية العامة الى مجلس النواب لتعديلها وإعادة التصويت عليها في حال مصادقة رئاسة الجمهورية عليها، بل لها الحق في ابداء الرأي واعطاء المقترحات لدراستها والتصويت عليها من قبل مجلس النواب .وأضاف: إن الطعن بالموازنة العامة ربما جاء للاعتراض على فقرة تخصيص القروض المالية والبالغة (١٨) مليار دولار الى مشاريع الدفع بالآجل التابعة لوزارات الدولة، ونحن نتفق على الغاء هذه الفقرة كون هناك أموال مدورة في العام الماضي بمبلغ (٢٠) مليار دولار للوزارات. ويذكر أن الحكومة الاتحادية رفضت الموازنة المالية العامة للعام الحالي لاعتراضها على بعض الفقرات، واقترحت تعديلها وارجاعها الى مجلس النواب للتصويت عليها .

التخطيط : تأجيل إطلاق موازنة عام ٢٠١٢ لحين إنهاء المشاكل العالقة

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن تأجيل إطلاق موازنة عام ٢٠١٢ لحين انتهاء المشاكل العالقة بشأنها بين مجلسي الوزراء والنواب. وقال وزير التخطيط علي شكري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن"موازنة عام ٢٠١٢ التي كان من المخطط له إطلاقها مع بداية شهر آذار مارس الجاري أجلت لحين انتهاء المشاكل العالقة بشأنها بين مجلسي الوزراء والنواب".وكانت وزارة التخطيط قد ذكرت في وقت سابق أن موازنة عام ٢٠١٢ سيتم مناقشتها في مجلس الوزراء من جديد لتخفيض الدفع بالآجل من ٢٧ مليار دولار إلى ١٨ مليار دولار .وأعلنت الحكومة أنها قررت التوجه إلى المحكمة الاتحادية لحسم فقرات الموازنة التي ليست من صلاحية مجلس النواب إجراء تغييرات عليها.واضاف شكري أن "وزارة التخطيط لا يوجد لديها اي عائق فني في أطلاق موازنة عام ٢٠١٢ وفق ما هو مخطط له للحكومات المحلية والمحافظات بهدف الإسراع بتنفيذ الخطط المرسومة من مشاريع للعام الحالي".وتنص المادة ٦٢ من الدستور العراقي ان" يُقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لإقراره ، فيما تنص الفقرة الثانية من المادة ذاتها ان" لمجلس النواب، إجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة، وتخفيض مجمل مبالغها، وعند الضرورة ان يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات".وكان مجلس النواب العراقي قد صادق خلال جلسته التي عقدها في ٢٣ شباط/فبراير على موازنة العام ٢٠١٢ والتي بلغت ١١٧ تريليون دينار عراقي بما يعادل نحو ١٠٠ مليار دولار أميركي.وأعلنت الحكومة الاتحادية، الثلاثاء الماضي انها ستجري تعديلات على البنود التي اضافها مجلس النواب على موازنة عام ٢٠١٢ لتكون منسجمة مع السياقات القانونية والدستورية.

الإسكان تبدي استعدادها لدخول شراكة مع الشركات الاندونيسية

□ بغداد / متابعة المدى

أبدت وزارة الإعمار والإسكان استعدادها لدخول شراكة مع الشركات الاندونيسية.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الإعمار والإسكان إستبرق إبراهيم الشوك في بيان له خلال لقائه وفداً من السفارة الاندونيسية في بغداد بصحبة ممثلين عن الشركات الاندونيسية المختصة بالجانب العمراني، في مقر الوزارة إن الوزارة مستعدة للتعاون مع الشركات الاندونيسية عبر الدخول في شراكة مع شركات الوزارة التنفيذية وكذلك الاستفادة من معامل البناء الجاهز للمدارس والدور واطئة الكلفة والمستوصفات الصحية والهياكل الحديدية.

وأضاف أن الوزارة ترغب بتعزيز العلاقات وتبادل الخبرات مع الشركات الاندونيسية خاصة مع عدم وجود اي حاجز ثقافي أو ديني بين البلدين لكون اندونيسيا بلدا إسلاميا.

من جانبه رحب وفد الشركات الاندونيسية بالدخول في شراكة مع شركات الوزارة وتنفيذ مختلف المشاريع العمرانية والمساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق.

البرلمان يشكل لجنة عليا مع البنك المركزي للبدء بحذف الأصفار

□ بغداد / متابعة المدى

أحد المصارف ...أرشيف

شكلت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب مع البنك المركزي العراقي لجنة مشتركة للبدء بعملية حذف الأصفار من العملة المحلية.وقال النائب عبد الحسين عبطان لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن اللجنة الاقتصادية شكلت لجنة مشتركة مع البنك المركزي العراقي أمس الاول الخميس للاشراف على عملية حذف الأصفار من العملة المحلية والتي من المقرر أن تبدأ في ايلول المقبل".واضاف أن "اللجنة ستعمل على توفير الاحتياجات الفنية والقانونية والإدارية وترسم طبيعة السوق العراقي وملاءمته لحذف العملة خلال المرحلة التي تستبق البدء بحذف العملة بالاضافة الى زيادة الوعي الشعبي عن تفاصيل عملية حذف الاصفار من العملة".

وأشار إلى أن البنك المركزي "وعد" بانه قادر على اجراء تغيير العملة وحذف الاصفار بهدف "تخفيض التضخم" في البلاد.

واعلنت اللجنة الاقتصادية النيابية انها اتفقت مع البنك المركزي العراقي على ان تبدأ عملية تغيير العملة المحلية في ايلول المقبل.

واعلن البنك المركزي انه يدرس متطلبات احتياج مشروع حذف الاصفار من العملة المحلية لتشريع قانون ينظم تنفيذ المشروع اوعدمه، مبيناً أنه يبحث هذا الملف مع مجلس الوزراء لانه يعد مشروعاً وطنيا لدعم الاقتصاد العراقي.

وتقول الحكومة ان عملية حذف الاصفار من العملة المحلية ستزيد من ظاهرة غسيل الاموال وهي تعمل على إقناع البنك المركزي بضرورة ايقاف العمل بالمشروع.

وللبنك المركزي العراقي أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، حيث تأسس كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في السادس من آذار/ مارس عام ٢٠٠٤، وهو المسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

في غضون ذلك اكد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح على ضرورة وضع الخطط اللازمة لحل أزمة السكن في العراق كونها تعطي مؤشراً خطيراً لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة القادمة.

وقال صالح (للوكالة الإخبارية للانباء) : إن حدوث التضخم في البلاد يأتي من خلال ارتفاع أسعار العقارات الى مستويات عالية جداً، ما يؤدي الى زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الصناعية في الاسواق المحلية وهذا ما يجعل مؤشر التضخم يرتفع بشكل تدريجي.

وأضاف: على الحكومة الاتحادية أن تضع في اولوياتها حل أزمة السكن كونها تعطي مؤشراً خطيراً لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة القادمة وربما تؤدي الى مشاكل اقتصادية بالرغم من سيطرة البنك المركزي عليها.

وأشار الى أن التضخم الحاصل الآن في الاسواق المحلية لا يثير المخاوف ويدعى بـ"التضخم الانتقالي" كونه يأتي من الخارج عند استيراد المواد والسلع الى الاسواق العراقية، محذراً من ارتفاع التضخم عن المستوى الحالي.وبين صالح أن البنك المركزي سيتخذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على قيمة الدينار العراقي في حال ارتفاع مؤشر معدلات التضخم الى أعلى مستوياته للسيطرة على اسعار المواد في الاسواق المحلية .

ندوة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

□ بغداد / متابعة المدى

عقدت دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة ندوة تثقيفية في وزارة الاتصالات للتعريف والتوعية حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية (WTO) .

وقال مصدر مسؤول في الوزارة ان المحاضرين قدموا شرحاً مفصلاً تضمن نشأة منظمة التجارة العالمية ومبادئها والهدف العام لها من توسيع وتحرير التجارة وزيادة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد العالمية وضمان حصول البلدان النامية وخاصة الأقل نمواً على حصة كبيرة من النمو في التجارة الدولية كذلك تركز على طبيعة العلاقة بين العراق والمنظمة ومناقشة موضوع الملفات المطلوبة من العراق الخاصة بعملية الانضمام ، وآلية تسوية المنازعات الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية . واضاف المصدر ان الانضمام سيعمل على فتح أبواب الأسواق على ١٥٣ دولة عضو دائم في المنظمة وتشجيع زيادة الصادرات لتلك الدول الأعضاء مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى العراق كذلك فإن السلع المصدرة للعراق تعامل معاملة المنتج الوطني ، كذلك يحقق الانضمام تحفيز المنتجات العراقية على منافسة سلع الدول الأخرى وزيادة الاستثمار الأجنبي يساعد على زيادة العملة الصعبة داخل البلد .

دعوات لتفعيل القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية

□ بغداد / متابعة المدى

قال رئيس الاتحاد الدولي لرجال اعمال العراق حميد العقابي أن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى اشراك القطاع الخاص مع العام لبناء واعمار البلد.واضاف العقابي (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن القطاع الخاص العراقي ليس له دور رئيسWي وفاعل في عملية التنمية الاقتصادية نتيجة عدم تفعيله وتأهيل المعامل التابعة له، داعياً الى ضرورة اشراكه مع القطاع العام لتنمية اقتصاد البلد.

وبين العقابي أن تأهيل القطاع الخاص يأتي من خلال توزيع القروض الميسرة له واشراكه مع القطاع العام كونه تعرض الى ظروف غير طبيعية كالحروب التي مرّ بها العراق والعمليات الارهابية المستمرة مما ادت به الى تدهور بناه التحتية وعزله عن الاسواق المحلية والعالمية.

واوضح أن الحكومة الاتحادية لم تتجه لحد الان نحو تفعيل القطاعات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص كالزراعي والصناعي وغير ذلك من القطاعات الحيوية نتيجة انشغالها بالقضايا السياسية تاركة المواضيع الاقتصادية المهمة.

واكد على عدم وجود تشريعات وقوانين تخدم القطاع الخاص وتدعمه، بحيث تجعل له دورا فاعلا في تنمية اقتصاد البلد نتيجة غياب الرؤى الاقتصادية الواضحة في العراق .